

المصدر: المدينة

التاريخ: ٢٩ محرم ١٤٠٥ هـ

قصة المسجد الوحيد في بون .. تتابع فصولها الحزينة :

صدور حكم محكمة الاستئناف الألمانية

بإغلاق مسجد بون!

Gericht bestätigt die Kündigung

Aus für die Bonn-Moschee

Gläubige lehnten Ausweichquartier ab

Von DIRK KRAUSE-HOCHFELD
exp Bonn - Nun kommt es doch noch zum Zwangsaustrag der Bonner Moslems aus ihrer Moschee in einem Haus nahe des Bonner Hauptbahnhofs. Das Bonner Landgericht bestätigte jetzt in zweiter Instanz.

Karlsruhe anzurufen. Die Moscheegemeinde Bonn führt sich durch den Rauschmitt in ihrer Religionsausübung gehindert. Außerdem, so brachten sie bei Gericht vor, verstoße ihre Kündigung gegen das Städtebauförderungsgesetz, wonach in einem Sanierungsgebiet die dortigen Bewohner und Einrichtungen nicht vertrieben werden sollen.

Die einschüßend klingenden Argumente aber zogen nicht, wie das Gericht erklärte: Als die Moscheegemeinde das Haus in der Maximilianstraße mietete, mußte sie, daß die ganze Gegend in Kürze saniert werden sollte. Damit aber war ihr auch klar, daß das eingegangene Mietverhältnis nur von vorübergehender Dauer sein konnte.

Ein Angebot der Stadtentwicklungsgesellschaft, in ein Haus in den Bonner Norden umzuziehen, hat die Moscheegemeinschaft empört abgelehnt: Das ist viel zu weit draußen.

Radfahrer landete auf Auto

exp Bonn - Gegen die Windschutzscheibe eines Pkw bog ein 67jähriger Radfahrer. Er hatte in der Wehndorfer Straße die Verkehrsregeln mißachtet und kollidierte mit dem Auto eines 22jährigen. Der Rentner erlitt Verletzungen am Kopf.

Anzeige monnew gerards

Räumungsverkauf: KJ Jogging-Anzüge 90% reduziert 23picher Str. 200 - 274 - 200 Tel. 02 21/41 64 18

Anzeige monnew gerards

Räumungsverkauf: Lederjacken 40% reduziert 23picher Str. 200 - 274 - 200 Tel. 02 21/41 64 18



Hinter dieser Altbau-Fassade am Bahnhof trafen sich Moslems zum Gebet - jetzt ist damit Schluss. Foto: Paul

Viel Wirbel um Ehrung

exp Bonn - Der Vorgang schien harmlos: Lieben Politiker, die nicht mehr dem Rat angehören, sollen zu Stadtläusen ernannt werden.

Doch die Grünen trammeln Protest: In Zeiten ständig steigender sozialer Armut sei es unverantwortlich, den Ex-Ratmitgliedern durch die Ernennung zu Stadtläusen finanzielle Vergünstigungen zukommen zu lassen. Die Grünen werden gegen die streben Kandidaten sein.

□ من احمد كمال حمدى :

بون - تابعت قصة المسجد الاسلامى الوحيد فى العاصمة الألمانية بون ، الذى اصدرت المحكمة الابتدائية فى بون حكمها باغلاقه واعادة العقار الى بلدية بون بناء على الدعوى التى رفعتها الشركة المالكة لهذا العقار على هيئة المسجد ، فصولها فى محكمة الاستئناف الألمانية التى اصدرت حكما جائرا وغريبا من نوعه يوم الاثنين الماضى يقضى بتثبيت حكم المحكمة الابتدائية باخلاء العقار المستأجر ، ولصالح بلدية بون المالك الحقيقى لبناء المسجد .

المقررة للنظر فى الطعن القانونى المقدم من اللجنة المشرفة على المسجد ومحاميها الدكتور بيكر الذى تمسك ، خلال مرافعته القانونية ، بنوعية الدعوى ذات الصفة الخاصة ، والطعن المقدم الى محكمة الاستئناف .. اذ ان قضية المسجد الاسلامى الوحيد فى بون الذى يؤمه مئات المصلين من ابناء الجالية الاسلامية فى العاصمة الألمانية واعضاء السفارات العربية والاسلامية فيها ، ففى محكمة الاستئناف الألمانية القى الدكتور بيكر مرافعته القانونية مكررا ما سبق ان عرضه امام محكمة البداية الاولى ، شارحا بان قضية المسجد تخرج عن الاطاريق القانونية والادارى العادية ، كى يتدخل فى صميم موضوع حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية العقيدة التى يضمنها الدستور الالماني ، وتنص عليها القوانين والاعراف الدولية فى العالم ..

وبقائها فيه ، ورفضت انذار الاخلاء ، ثم الدعوى القضائية التى اقامتها بلدية بون عليها ، واضطرت الى الاستعانة بمحام الالماني معروف هو الدكتور بيكر الذى لاحق الدعوى بالطرق القانونية وطعن بقرار المحكمة القاضى باخلاء بناء المسجد امام محكمة الاستئناف الألمانية فى بون .

وفى يوم الاثنين الماضى ، عقدت محكمة الاستئناف الألمانية المشار اليها جلستها

ومن المعروف ان قضية المسجد فى بون ، الوحيد فى عاصمة المانيا الغربية ، قد عاشت أزمة معقدة طويلة استغرقت عدة اشهر ، بسبب الخلاف الادارى والقضائى الذى نشب بين الهيئة المشرفة على المسجد التى يرأسها المواطن التركى الدكتور مراد بيرق ، والشركة الألمانية المؤجرة التى تعود ملكيتها الى بلدية بون ، عندما تمسكت هذه الهيئة الاسلامية بشرعية استئجارها للعقار

والفنية العديدة المنتشرة في العاصمة الألمانية .. !! وأشار رئيس محكمة الاستئناف خلال شرحه لحيثيات الحكم بأن بلدية بون أبدت استعدادا طيبا ، بتخصيص بناء آخر يقع في إحدى ضواحي العاصمة الألمانية كي يكون مسجدا بديلا لهذا المسجد الذي يقع في وسط المدينة بالقرب من محطة القطارات الرئيسية والسوق الكبيرة في بون .. كما أشار الى ان قراره هذا يستند الى اجتهاد محكمة البداية السابق الذي أكد بان لجنة المسجد قد عمدت الى استئجار البناء الذي حولته الى مسجد ، بصورة مؤقتة ، اذ انها كانت تعرف حق المعرفة بان المنطقة التي يقع فيها البناء المذكور خاضعة للتجديد والتنظيم بموجب

مخططات وسط مدينة بون !!

وبعد صدور هذا الحكم الشاذ البعيد عن أبسط مبادئ القانون والمنطق والعلاقات الدبلوماسية والتشريعات الدولية وحرية الأديان وممارسة الشعائر الدينية ، الذي يعنى اغلاق المسجد الاسلامي الوحيد في العاصمة الألمانية

وعندما سأل رئيس محكمة الاستئناف المحامي الدكتور بيكر عما اذا كانت الهيئة الاسلامية التي استأجرت العقار على علم تام بان المنطقة الواقع بها هذا البناء ، تدخل في اطار التنظيم الاداري الخاص بوسط مدينة بون ، رد عليه محامي الهيئة الاسلامية بان السؤال الذي يجب ان يطرح في هذا المجال هو : الم تكن الشركة الألمانية المؤجرة للعقار ، ومن خلفها بلدية بون ، على معرفة تامة بان البناء قد اجر الى لجنة المسجد على اساس استخدامه كمركز اسلامي وكمسجد للصلاة والعبادة ؟؟

وبعد مناقشات طويلة داخل قاعة محكمة الاستئناف الالماني في بون بين ممثلي الشركة الألمانية المؤجرة للعقار ومجامى الهيئة الاسلامية المستأجرة لبناء مسجد بون ، اصدر القاضي الالماني قراره الشاذ بتثبيت حكم المحكمة الاولى في العاصمة الألمانية القاضي باخلاء بناء المسجد وتسليمه الى بلدية بون ، التي تدعى بانها ترغب ترميم البناء وتحويله الى مركز ثقافي كواحد من المراكز الثقافية

وتابع الدكتور مراد بيرق حديثه في مكتب « المدينة » في بون ، بمرارة شديدة ، قائلا بان الحديث حول منع بلدية لجنة المسجد بناء اخر هو ذر للرماد في العيون ، اذ ان بلدية بون اقترحت تقديم احد الابنية القديمة الواقعة في ضاحية بعيدا عن العاصمة بون ، لا يمكن الوصول اليه الا بصعوبة كبيرة ، بينما يقطن معظم المسلمين في وسط المدينة .. لذلك فقد رفضت لجنة مسجد بون هذا العرض ، السخى ، !!

واكد الدكتور بيرق الذي يمثل لجنة مسجد بون بان اللجنة سوف تتابع جهودها وكفاحها من اجل الاحتفاظ بالمسجد الوحيد الموجود في العاصمة الالمانية ، وستقوم بشن حملة اعلامية وتوعوية واسعة حول هذا الموضوع تستهدف بالدرجة الاولى البعثات الدبلوماسية العربية والاسلامية في بون .

واختتم الدكتور مراد بيرق زيارته لمكتب جريدة المدينة المنورة في بون وحديثه قائلا :

« الا يحق للمسلمين ان يكون لهم مسجدا في عاصمة المانيا التي تضم ما يزيد عن ثلاثة ملايين مسلم ؟ ومن يقف وراء الحملة التي استهدفت اغلاق المسجد الوحيد في بون ؟ وما هو مصير قرار سفراء الدول الاسلامية المعتمدين في بون بانشاء مركز اسلامي ومسجد في منطقة « بويل » من العاصمة الالمانية الذي مر عليه سنوات طويلة ولم ير النور حتى اليوم .. اليوم الذي جاء بقرار اغلاق مسجد العاصمة الالمانية الوحيد ؟ .. »

بون ، زار مكتب جريدة « المدينة » في بون الدكتور مراد بيرق ، الذي ابدى اسفه ومرارته الشديدين لهذا الحكم القضائي الجائر وتعسف القضاء الالمانى في حكميه الصادرين عن محكمتى البداية والاستئناف ، مشيرا الى ان هذا الحكم لا يمكن ان يوصف الا بانه مخالف للنظام العام وحرية العقيدة

وممارسة الشعائر الدينية والعلاقات الدبلوماسية التي تربط المانيا الاتحادية بحوالى ٤٠ دولة اسلامية ممثلة في العاصمة بون التي تفتقر الآن الى مكان للصلاة يجمع شمل المسلمين فيها .

واضاف الدكتور بيرق الذي كان ، حتى عام ١٩٧٦ ، نائبا في البرلمان التركي في انقرة ممثلا عن « منطقة » شناق قلعة ، وعضوا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي ، بان لجنة مسجد بون قررت ملاحقة الموضوع امام درجة قضائية اعلى ، وسوف ترفع دعوى دستورية امام المحكمة الدستورية الاتحادية في مدينة كارلسروهة للطعن في قرار محكمة الاستئناف ، ومناقشة

موضوع اغلاق المسجد الاسلامي في بون من الناحية الدستورية .. واستطرد قائلا بانه ، وللأسف الشديد ، ان رفع مثل هذه الدعوى الدستورية لا يوقف تنفيذ حكم اخلاء المسجد واغلاقه الذي اصدرته محكمة الاستئناف ، الامر الذي يعنى خلو العاصمة الالمانية من اى مسجد اسلامي رسمي ، كما يعنى ايضا بان بلدية بون التصرف بالبناء الذي يضم هذا المسجد دون انتظار قرار المحكمة الدستورية الاتحادية العليا المشار اليه !!